تأثير الهجرة السودانية على التنمية الاجتماعية في السودان

تهانى كرار إبراهيم فرح **

مقدمة :-

أصبحت الهجرة للعمل فى الخارج من الظواهر العامة فى معظم مجتمعاتنا العربية، كما أصبحت الهجرة فى حد ذاتها من المتغيرات الاجتماعية الرئيسية المشكلة للتفاعل فى هذه المجتمعات، وقد برزت فى السنوات الأخيرة التأثيرات المختلفة لهذه الظاهرة فى كل البلاد العربية المصدرة للعمالة والمستوردة لها على السواء، بحيث امتدت هذه التأثيرات بالفعل إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ... الخ.

وتطرح قضية الهجرة إشكاليات عديدة على مستوى المجتمعات المصدرة للعمالة بوجه خاص، وعلى المستوى القومى العربى لهذه الدول. وقد أثارت هذه الظاهرة الكثير من الآمال والأوهام بين عدد من الدوائر المهنية والمفكرين والباحثين، فما بالك بالإنسان المصرى العادى، فقد ساد اعتقاد راسخ منذ بداية الستينيات بأن عملية الهجرة الخارجية للعمالة قد حققت كثيرا من المكاسب والإيجابيات لكافة الأطراف الداخلة فيها، سواء بالنسبة للدول المستقبلة للعمالة التى تقوم بتقسيمها وتستفيد منها بأقصى طاقة لها، مما يرفع الدخل القومى لهذه الدول ويعوض تكاليف استخدام العمالة

---

* بيانات هذه الدراسة أخذت من دراسة ميدانية قامت بها الباحثة على المهاجرين السودانيين بدول الخليج... وقد بلغ حجم العينة ٦٠ مفرده ، موزعة على المهاجرين السودانيين فى سلطنة عمان ، الدوحة، الشارقة ، وقد قامت الباحثة بتطبيق استبيان على العينة وعالجت معطيات الاستبيان معالجة احصائية، وقد وردت هذه البيانات ضمن البحث المقدم للحصول على درجة الدبلوم من معهد البحوث والدراسات العربية للعام الدراسى ١٩٩٣- ١٩٩٤م

** باحثة بمعهد البحوث والدراسات العربية

الوافدة، أو بالنسبة للدول المصدرة لهذه العمالة، حيث تجنى ثمار عملية الهجرة فى صورة التخفيف من حدة أوضاع البطالة فى سوق عمالتها من ناحية، وتدعيم موارد النقد الأجنبى من خلال تحويلات مدخرات العاملين فى الخارج، فضلا عن الفائدة المباشرة التى يجنيها المهاجرون وأسرهم فى صورة ارتفاع مستويات معيشتهم .. إلا أنه ومنذ منتصف الستينيات بدأ بعض العلماء فى التشكيك فى حقيقة التأثيرات الإيجابية التى تتولد عن اتباع نظام تصدير العمالة، ثم بدأت موجة من النقد تجاه عملية الهجرة، والمطالبة بنظرة أكثر اتزانا وعمقا لها ولآثارها ، وخاصة بالنسبة إلى أسر المهاجرين ومجتمعاتهم.

ومما سبق لايعنى الحسم بانعدام أية نتائج إيجابية للهجرة وتسليط الضوء على سلبياتها فقط بهدف الدعوة لتحجيم هجرة العمالة وتقييدها ، وانما الهدف من ذلك هو إظهار أن النتائج المترتبة على تصدير الدولة لعمالتها ليست بالبساطة المتصورة وليست سهلة الحساب كما كان الاعتقاد السائد فى الستينيات، بل إن الأمر يقتضى ضرورة دراسة تلك الآثار فى ظل المتغيرات التى تطفو علي السطح حتى يمكن معرفة الآثار المتنوعة لهذه الهجرة على الفرد والمجتمع معاً.

تعتبر الهجرة عملية سكانية زادت معدلاتها فى عالم اليوم بصورة ملحوظة نتيجة لمجموعة من العوامل والظروف التى تتفق أو تختلف من مجتمع إلى آخر، ونظراً لأهمية الهجرات الإنسانية وما يترتب عليها من تغيرات فى حجم وشكل المجتمع كان من الصعوبة الاتفاق على تعريف محدد شامل لها، وذلك لأن مفهوم المصطلح الواحد قد يتغير باختلاف الأسس والمعايير التى عليها التعريف، إلا أنه من الأهمية بدء دراستنا هذه بتحديد تعريف لمفهوم الهجرة لغرض الدراسة، وهى تعنى تغيير محل الإقامة بصورة دائمة أو مؤقتة فى مكان غير الموطن الذى يقيم فيه الإنسان بصفة دائمة.

وتوجد تعريفات كثيرة تناولت الهجرة ... ومن هذه التعريفات تعريف " لعبد الله

الخريجى ومحمد الجوهرى يؤكد على " أن مصطلح الهجرة MIGRATION يعنى الانتقال من مكان إلى آخر، وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل مسكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه ، وهى تعنى أيضاً الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى إقليم آخر[١] . وكما أورد معجم العلوم الاجتماعية أن هيئة العمل الدولية ترى أن تشتمل الهجرة الدائمة على انتقال الفرد من دولة إلى دولة أخرى ليقيم فيها مدة تزيد عن شهر وتقل عن عام للقيام بمهمة أو لشغل وظيفة، وحسب قرار الأمم المتحدة تعتبر التحركات التالية نوعا من الهجرة :

أ- المسافررون من غير السياح ورجال الأعمال والطلاب.

ب- المسافرون غير اللاجئين أو الأشخاص الذين نقلوا لظروف قاهرة إلى غير وطنهم، ويستفيد المسافرون الذين يبحثون عن عمل بصفة مستديمة أو موسمية أو مؤقتة ومن يعولونهم وتعد تحركاتهم هجرة "[٢] . بالإضافة إلي ذلك فقد عرف على عبد الرازق جلبى الهجرة على أنها " عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقى لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخري، أو من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد، أو من منطقة إلى أخرى خارج هذا البلد". [٣]

إلى جانب تعريف مكى محمد عزيز وزميله فى دراستهم "المهاجرين إلى الكويت" حيث يؤكدان " أن الهجرة تعنى بصورة عامة تغيير محل الإقامة بصورة دائمة أو شبه دائمة، دون علاقة كبيرة بمسافة حركة الانتقال ". [٤]

وخلاصة القول .. من خلال استعراضنا لتعريفات الهجرة السابقة الذكر نستخلص منها التعريف الإجرائى الذى يؤكد بأن : "الهجرة تعنى انتقال بعض أفراد المجتمع من

---

(١) عبد الله الخريجى ومحمد الجوهرى ، علم السكان ، دار العلم للنشر والتوزيع، الكتاب الثانى، الطبعة الثالثة ، جدة ، ١٩٨٦، ص ١٧١.

(٢) ابراهيم مدكور ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥، ص ٦٢٩.

(٣) على عبد الرازق جلبى ، علم اجتماع السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ص ٢١٨.

(٤) مكى محمد عزيز وعبد الرسول على موسى ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت ، دراسة فى الجغرافية الاجتماعية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٥١ ، ص ١٧.

مجتمعهم الأصلى إلى مجتمعات أخرى ، قد تكون نتيجة لظروف طاردة من موطنهم أو لظروف جاذبة إلى الموطن المهاجر إليه، أو قد تكون طلباً للرزق أو لتحقيق مكانة أفضل ، وتتسبب فى حدوث مجموعة من العمليات الاجتماعية مثل التمثيل والاكتساب الثقافى وينجم عنها مجموعة من المشكلات التى تؤثر فى تكيفهم الاجتماعى .

الهجرة السودانية... الحجم والخصائص..

بدأ انتقال الأيدى العاملة السودانية إلى الدول العربية الخليجية كظاهرة لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية فى أوائل السبعينيات نتيجة لاكتشاف النفط بكميات قابلة للاستغلال التجارى فى هذه الدول ، وماتبعه من إنفاق فى مشروعات التنمية وتطوير البنيات الأساسية والارتفاع بمستوى الرفاهية الاجتماعى وتحديث الإدارة فى تلك الدول...

وبالرغم من الاهتمام بظاهرة انتقال الأيدى العاملة السودانية إلى البلاد العربية كظاهرة لها أبعادها على البنية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن حجم هذه الظاهرة وأبعادها يفتقر إلى قاعدة من المعلومات والإحصاءات والدراسات الموضوعية ومازالت تعتمد على دراسات قليلة أعدها نفر من الباحثين يختلف نطاق وأهداف دراساتهم ، وهى فى مجملها دراسات انطباعية، وذلك لعشوائية انتقال الأيدى العاملة السودانية ، بالرغم من الجهود المبذولة لتقنينها من خلال اتفاقات تبادل الأيدى العاملة بين الدول العربية والضوابط والاجراءات القانونية، إلا أن الملاحظ أن تلك الجهود صارت حبراً على ورق بسبب ترجيح كفة حرية سوق العمل فى كثير من الدول العربية، وبسبب تعدد الوسائل والأهداف التى تكمن فى ظاهرة الهجرة دون رقابة الأجهزة المختصة بذلك .

إن واقع القوى العاملة الوطنية فى الدول العربية الخليجية ، جعل من هذه الأقطار مستقبلة للأيدى العاملة بأعداد كبيرة فاقت حجم قواها العاملة الوطنية ، هذه الحاجة المتزايدة للقوى العاملة جاءت كمحصلة للاحتياجات المتزايدة التى تطلبتها عملية

التطور الاجتماعى والاقتصادى التى شهدتها هذه الأقطار منذ السبعينيات .

والسودان كواحد من الدول العربية غير النفطية يهاجر أبناؤه للعمل فى هذه الدول، وهو الأمر الذى كان له تأثيره المباشر على البلاد ومشروعات التنمية التى تخلفت كثيراً، بسبب هجرة الكفاءات المؤهلة والمدربة القادرة على تنفيذها ومتابعتها ... ويعتبر السودان من بين البلدان العربية التى ساعدت مساعدة فعالة فى تغطية احتياجات الأقطار العربية الخليجية من الأيدى العاملة فى مختلف النشاطات الاقتصادية والقطاعات المهنية المختلفة .

ومن واقع الدراسات المختلفة، يقدر حجم العمالة السودانية فى الدول العربية الخليجية مابين مليون ومليونين. وقد قدرت المملكة السعودية العربية العمالة السودانية فيها بحوالى نصف مليون شخص... ولكن اليوم شهد السودان هجرات متزايدة لهذه الدول باستثناء الكويت. وقد تتقلص الأعداد المهاجرة من السودانيين إلى اليمن العربية نسبة للظروف التى تمر بها اليمن فى الوقت الراهن ... ولكن لاتوجد إحصاءات دقيقة عن حجم هذه العمالة، كما توجد صعوبة فى الاطلاع على إحصاءات وتقارير الهجرة فى بعض البلدان المستقبلة لهذه العمالة حيث إنها تحاط بسرية تامة .

وقد تباينت البيانات والتقديرات حول حجم القوى العاملة السودانية فى الأقطار العربية الخليجية ... إلا أن البيانات الإحصائية التى تم الحصول عليها من مصادر مختلفة، والموضحة فى الجدول رقم ١، توضح لنا أعداد القوى العاملة السودانية فى هذه الأقطار منذ السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات ...

جدول رقم ١

حجم القوى العاملة السودانية فى الدول العربية

للفترة " ١٩٧٥ - ١٩٨١ " بالألف " (٥)

السنة / بلد الاستقبال	١٩٧٥	٪	١٩٧٦	٪	١٩٧٧	٪	١٩٧٨	٪	١٩٧٩	٪	١٩٨٠	٪	١٩٨١	٪
السعودية	٣٥٠٠	٥٢ر٢	١٤٠ر٠	٨٧ر٥	١٤٠ر٠٠٠	٨٨ر٢	٩٠ر٠٠٠	٩٠ر٩	١١٥ر٠٠	٨١ر٨٠	٥٥ر٦٠٠	٩١ر٢	١٩١ر٨٣	٨٣ر٣٥
الكويت	٩٠٠	١٣ر٤	٣ر٥٠٠	٢ر١	٢ر٠٠٠	١ر٢	٣ر٠٠٠	٣ر٠	٣ر٠٠٠	٣ر٤	٢ر١٠٠	٢ر٣	٣ر٠٠	١ر٣٠
الإمارات	١٥٠٠	٢٢ر٣	١٢ر٠٠	٧ر٥	١٢ر٠٠٠	٧ر٥	٦ر٠٠٠	٦ر٠	٨ر٠٠٠	٣ر٥	٢ر١٠٠	٦ر٣	٢٦ر٤٠٠	١١ر٤٧
قطر	٤٠٠	٥ر٩	٢ر٥٠٠	١ر٥	٢ر٥٠٠	١ر٥	-	-	-	١ر٢	٧٥٠	-	٦ر٠٠٠	٢ر٦٠
البحرين	٤٠٠	٥ر٩	٧٠٠	٠ر٦	٣٠٠	٠ر٢	-	-	-	٠ر٨	٥٠	-	٢٢٠	٩٥ر٥٩
عمان	غ	غ	١ر٨٠٠	١ر١	١ر٨٠٠	١ر١	-	-	-	١ر٠	٦٢٠	-	٢ر٦٩٠	١ر١٦
المجموع	٦٧٠٠	٩٩ر٧	١٥٩ر٩٠	٩٩ر٧	١٥٨ر٦٠٠	٩٩ر٨	٩٩ر٠٠٠	٩٩ر٩	١٢٦ر٠٠٠	١٠٠ر٩	٦٢٢٠	٩٩ر٨	٢٣٠ر١٤	١٩٥ر٤

ومن خلال قراءة معطيات الجدول السابق يتضح لنا إجمالى العاملين السودانيين فى الأقطار العربية .. حيث نلاحظ أنه قد ارتفع من ٧ر٩٩٪ فى عام (١٩٧٥) ليصل إلى ٤ر١٩٥ عام (١٩٨١) ... وكانت السعودية المستقبل الأكبر للعمالة السودانية ، حيث بلغت نسبة العاملين السودانيين فيها عام (١٩٧٥) نسبة ٢ر٥٢٪ ازدادت إلى

(٥) بيانات عام ١٩٧٥ من:

Azzam -Henry.T,Labour Migration in the Arab Region,Astructural Analysis, Seminar on Population,Employment and Migration.

بيانات عام (١٩٧٦) ، عائشة عبد الله، دراسة عن السكان والعمالة والهجرة فى السودان المعهد العربى للتخطيط بالكويت و منظمة العمل الدولية، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص ٣٣٤.

بيانات (١٩٧٧) و(١٩٨٨) منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربى، الكتاب الدورى للإحصاءات: العمل فى البلدان العربية ، بغداد ١٩٨٦، ص ٢٤٦.

بيانات (١٩٧٨و ١٩٨٠) عثمان الحسن محمد نور ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٧٨، السنة التاسعة ، ١٩٨٦ ، ص ٣٦.

بيانات (١٩٨٣) الصندوق العربى للإنماء الاجتماعى والاقتصادى ، القوى والتشغيل فى السودان ، ١٩٨٦، ص ٧٥.

٢ر٩١، ٨ر٩١، ٣٥ر٨٣ للأعوام ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١ على التوالى، تليها الامارات وقد بلغت نسبة العاملين السودانيين فيها ٣ر٢٢٪ فى عام ١٩٧٥، إلا أنها تناقصت حتى عام ١٩٨١ لتصل إلى نسبة ٤٧ر١١٪. والملاحظ أن السعودية تستحوذ على النسبة الكبرى من القوى العاملة السودانية لاعتبارات كثيرة منها حجم الاستثمارات الكبيرة بها وغيرها من الأسباب الأخرى.

ومن أهم التساولات التى تتبادر إلى الذهن عند الحديث عن هجرة السودانيين للخارج تلك التى تتعلق بعدد المغتربين وأفراد أسرهم الذين يقيمون معهم فى بلدان الاستقبال، ويجدر هنا تسجيل ملاحظة هامة ، وهى أن الإحصاءات المتوفرة تقصر فى كثير من الأحيان عن تحديد حجم السودانيين المهاجرين... وربما يعزى ذلك إلى عدم اكتمال إحصاءات المهاجرين السودانيين لدى الجهات المعنية كالوزارات والمصالح الحكومية، إضافة إلى أن معظم البلدان المستقبلة للمهاجرين السودانيين لاتسمح بالاطلاع على إحصاءاتها وتقاريرها عن المهاجرين والوافدين للعمل والزيارة بها حيث تحاط بسرية تامة . وحيث تؤدى الاختلافات الكبيرة التى ظهرت فى تقديرات السودانيين العاملين بالخارج على مدى القصور وعدم الاكتمال فى إحصاءات هجرة السودانيين. (٦)

وتشير الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة إلى أن هجرة السودانيين للبلاد العربية الخليجية قد استقطبت الفئات العمرية الشابة القادرة على البذل والعطاء... وكما اتضح لنا من خلال دراستنا هذه قد بلغت نسبة السودانيين العاملين فى هذه الأقطار فى الفئة العمرية (٣١- ٣٥ عاما) من المجموع الكلى للعينة نحو ٤٠٪ ، بينما جاءت نسبة ٢٥٪ من المجموع الكلى للعينة فى الفئة العمرية (٣٦-٤٠ عاما)، ومعظم

(٦) عثمان الحسن محمد نور، هجرة السودانيين للأقطار العربية النفطية، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، لسنة ٩، عدد ٨٧ مايو ١٩٨٦، ص ١٣٥.

هؤلاء من أصحاب الكفاءات المهنية والعلمية ... وتجدر الإشارة إلى أن التركيب العمرى للسودانيين العاملين بالأقطار العربية الخليجية لم يطرأ عليه تغيير ذو دلالات إحصائية خلال السنوات الأخيرة ..

ويتميز التركيب المهنى للقوى العاملة السودانية بأنه يضم فئات مهنية ذات مقدرة عالية جدا من حيث التعليم والتدريب ، مما يؤكد أن مشكلة الهجرة ليست فى الكم بقدر ماهى انتقائية ، وبمقارنة بعض البيانات المتاحة للهكيل المهنى من واقع تعداد السكان لعام ١٩٨٦ ، والتركيب المهنى لعينة من السودانيين العاملين بالدول العربية الخليجية ... تبدو حقيقة هذه الانتقائية والهدر لهذه الكوادر المهنية المدربة، والتى يعانى السودان من ندرتها. وسوف يتضح لنا ذلك من خلال قراءة معطيات الجدول رقم(٢)

جدول رقم (٢)

العاملون السودانيون فى الأقطار العربية الخليجية حسب المهنة

لعام ١٩٨١ (٧)

المهنة / بلد الاستخدام	العاملون فى الوظائف الادارية والمهنية		العاملون فى وظائف عامة وفى المحاسبة		العمال المهرة		عمال غير مهرة		المجموع	٪
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪		
السعودية	٤١	٤ر٢	١٧٤	١٠ر٤	١٣٩٩	٨٣ر٩	٥٢	٣ر١	١٦٦٦	١٠٠
الكويت	٦	٢ر٠	٤٨	١٦ر٣	٢٣٥	٨٠ر٢	٤	١ر٣	٢٩٣	١٠٠
الامارات العربية	٢٥	١٨ر٦	١	٠ر٧	٩٥	٧٠ر٨	١٣	٩ر٧	١٣٤	١٠٠
البحرين	١	٠ر٦	-	-	١٥٣	٩٩ر٣	-	-	١٥٤	١٠٠
قطر	٥	٣ر٢	١	١ر٢	٧٠	٨٤ر٣	٧	٨ر٤	٧٨٣	١٠٠

(٧) ج س - بيركس ، ك.أ ، سنيكلير ، السكان والهجرة الدولية فى الدول العربية - المعطيات الأساسية - اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ومكتب العمل العربى ، ص ٢٢.

ومن خلال قراءة معطيات الجدول السابق ، يتضح لنا بأن أعلى نسبة للسودانيين العاملين فى الأقطار العربية الخليجية عام ١٩٨١ كانت لصالح العمالة الماهرة، حيث بلغت هذه النسبة ٨٣ . ٨٠ . ٧٠ . ١٩٩ ،٨٤٪ على التوالى فى هذه الدول من إجمالى العمالة المهاجرة .. مما انعكس على سير مشروعات التنمية فى السودان .

والأمر لايبدو غريبا .. لأن الهجرة غالباً ماتكون انتقائية . حيث تقوم بجذب اعداد كبيرة من الذين تلقوا تدريبا وتأهيلاً عالياً من أصحاب الكفاءات والقدرات المهنية والعلمية العالية... ويعتبر قطاع التعليم فى السودان من أكثر القطاعات التى تأثرت بهجرة الأساتذة المدربين والمؤهلين تأهيلاً عالياً فى الداخل والخارج .

جدول رقم (٣)

هجرة المهندسين المدنيين ،والمعماريين ومخططى المدن

إدارة السكان ، الخرطوم ، (١٩٦٨-١٩٧٩) [٨]

السنة ٦٨-٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٩	المجموع
العدد	٧	١٥	١٨	١٩	٦٧
النسبة	١٠٫٤٤	٢٢٫٣٨	٢٦٫٨٦	٢٨٫٣٥	١٠٠

ويتضح لنا من الجدول السابق أن عدد المهندسين المدنيين والمعماريين ومخططى المدن المهاجرين آخذ فى الارتفاع سنوياً، كما يبدو لنا من خلال قراءة معطيات الجدول السابق.. الأمر الذى ترتب عليه نقص كبير فى عدد المهندسين فى المصالح والإدارات الحكومية ، مما جعلها تشكو نقصاً حادا فى عدد المهنيين المتخصصين .

(٨) محمد العوض جلال الدين ، هجرة الكفاءات العربية، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، الأمم المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربى ، ١٩٨٥.

واليوم تعانى جميع القطاعات المهنية المختلفة فى السودان نقصاً حاداً فى عدد العاملين بها، وذلك نتيجة لتزايد الأعداد المهاجرة العاملة إلى هذه الدول العربية ... حيث تعانى الآن جميع مستشفيات السودان العامة والخاصة من نقص حاد فى عدد الأطباء العاملين فيها .. ونتيجة للنقص الحاد فى المعدات والأجهزة الطبية والأدوية وافتقار هذه المستشفيات إلى مختلف الخدمات الطبية اللازمة للعلاج، يقف الطبيب عاجزاً عن تقديم أية مساعدة من جانبه، إضافة إلى انخفاض مستوى الأجور لهذه الفئة بالذات .. مما زاد هذا من رغبة هؤلاء فى الهجرة بحثا عن مستوى أفضل وتحقيقاً لطموحاتهم وأهدافهم مضحين فى سبيل هذا بالوطن والأهل والأسرة ..

كذلك تعانى جامعات السودان الآن، وخاصة جامعة الخرطوم، من نقص حاد من هيئات التدريس ... فى الوقت الذى تتكدس فيه أعداد كبيرة من أساتذة الجامعات السودانية فى الجامعات العربية، والجدول رقم (٤) سيوضح لنا ذلك [٩] ؛ إذ يؤدى اختلال نسبة الأساتذة الجامعيين فى السودان إلى آثار سلبية ليست فقط على طلاب الجامعات الحاليين ، وانما سيكون التأثير أكبر على الأجيال القادمة الذين سيزيد عددهم، بينما يستمر التدهور فى المستويات العلمية والأدبية .. الأمر الذى يشكل خطورة على مسار التنمية فى السودان، وذلك حسبما يوضح الجدول التالى :

(٩) عثمان الحسن محمد نور ، مصدر سابق ، ص ١٣٤- ١٣٧

جدول رقم ٤ [١٠]

أعداد ونسبة أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين بجامعة الملك سعود حسب الجنسيات خلال

السنوات الدراسية (١٩٨٠ ، ١٩٨١) - (١٩٨٣) (١٩٨٤) (١٤٠١هـ/١٤٠٢هـ) (١٤٠٤)هـ/١٤٠٥هـ)

الجنسية / السنة	مصريون		سودانيون		جنسيات عربية		جنسيات غير عربية		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	المجموع	٪
١٤٠١/١٤٠٢ هـ	٤٩٣	٣٩٫٩	١٤٧	١١٫٩	٢٠٣	١٦٫٣	٣٩٤	٣١٫٩	١٢٣٧	١٠٠
١٤٠٢/١٤٠٣ هـ	٥٥٣	٣٨٫٤	١٦٧	١١٫٦	٢٤٢	١٦٫٨	٤٧٧	٣٣٫٢	١٤٣٩	١٠٠
١٤٠٣/١٤٠٤ هـ	٦١٢	٣٨٫١	٢٠٢	١٢٫٦	٢٣٧	١٥٫٧	٥٤٠	٣٣٫٦	١٦٠٦	١٠٠
١٤٠٤/١٤٠٥ هـ	٦٢٥	٣٧٫٩	٢١٤	١٢٫٧	٢٨٠	١٦٫٠	٥٨٦	٣٤٫٤	١٧٠٥	١٠٠

حيث تكشف لنا بيانات الجدول السابق أن عدد الأساتذة السودانيين العاملين بجامعة الملك سعود قد ارتفع من ١٤٧ بنسبة ٩ر١١ ٪ فى العام الدراسى ١٩٨٠ - ١٩٨١ إلى عدد ٢١٤ بنسبة (٧ر٢١٪) فى العام الدراسى ١٩٨٣ - ١٩٨٤، بزيادة تبلغ ٤٦٪ خلال هذه السنوات ... حيث يمثل أعضاء هيئة التدريس السودانيون العاملون بجامعة الملك سعود حوالى ٣١٪ من جملة الأساتذة العاملين فى جامعة الخرطوم ... وهذا العدد اليوم قد تزايد بصورة تدعو إلى وقفة ودراسة وإعادة نظر فى بعض السياسات والقرارات تجاه هذه الفئة، وخاصة فيما يتعلق بتحسين مستوى الدخول لهذه الفئة . وهذا ينطبق على بعض المرافق الحساسة فى مجال الخدمات والنقل والمواصلات وغيرها .. فقد هاجر أصحاب هذه الكفاءات والمؤهلات مما يشكل خطورة على سير الاقتصاد الوطنى السوداني .. وربما ينذر بتدهور الخدمات إذا استمر هذا

(١٠) الكتاب الإحصائى للسنوات الدراسية (١٤٠١ - ١٤٠٥) ، جامعة الملك سعود (د. ت) الرياض ، ١٩٨٤.

التسرب بالمعدلات المتسارعة التى يشهدها السودان في الوقت الراهن .. فلا بد من وضع الترتيبات وإعادة النظر فى بعض السياسات والقرارات لتلافى هذا الخطر ولمصلحة السودان أولاً وأخيراً.

ولم تجد محاولات الحكومات السودانية المتعاقبة لتنظيم هذه الكفاءات والحد من ارتفاع معدلاتها ، فمنذ عام ١٩٧٦ أصدرت قرارات عديدة لتنظيم الهجرة ، منها : "يعتبر ترك الخدمة دون إذن عملاً غير قانونى ، ومنها ماينا شد الدول التى جذبت الكفاءات السودانية التعاون فى ترشيد الهجرة - حتى يستطيع السودان تلبية احتياج الطلب المحلى والخارجى ... ولكن هيهات لم يكن لتلك السياسات أى صدى أو جدوى، وهكذا ظلت هجرة الكفاءات السودانية ذات تأثير سلبى على مشروعات التنمية الحالية ، وعلى مستقبل الاقتصاد السودانى بصفة خاصة .

عوامل الهجرة السودانية ودوافعها :

لقد شاع فى أدبيات الهجرة الخارجية تصنيف أسبابها فى أربع مجموعات رئيسية، أولها عوامل مرتبطة بالبلدان المستقبلة للمهاجرين وتعرف بعوامل الجذب، وتشمل هذه المجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وديموغرافية ، أما المجموعة الثانية لدرافع الهجرة فترتبط بالبلدان المرسلة للمهاجرين والتى يشار إليها بعوامل الدفع ، وتعرف المجموعة الثالثة بالدوافع الوسيطة والتى تتعلق بالعوائق والصعوبات التى تواجه المهاجرين أثناء انتقالهم بين مكان المغادرة ومكان الاستقبال ، أما المجموعة الرابعة - والأخيرة فهى عوامل شخصية ترتبط بالمهاجر وأفراد أسرته ومشكلاتهم وغيرها من العوامل الشخصية التى تؤثر فى اتخاذ قرار الهجرة. (١١)

والهجرة عملية سكانية زادت معدلاتها فى عالم اليوم بصورة ملحوظة نتيجة

---

(١١) محمد العوض جلال الدين ، تحويلات السودانيين العاملين بالدول النفطية، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية ، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية ، دورية رقم ٩٤، الخرطوم ، ١٩٨٥م.

لمجموعة من العوامل التى تختلف من مجتمع لآخر .. فعند تناول العوامل أو الدوافع التى تؤدى إلى حدوث الهجرة بأنواعها الداخلية والخارجية ، وغيرها من الأنواع الأخرى للهجرة ، يمكن أن نميز بين نوعين من هذه العوامل ، والتمييز بينها على أساس أن عوامل الدفع تكمن فى البلاد المرسلة للعمالة ، وهذا ينطبق على السودان ، فى حين أن عوامل الجذب تكمن فى البلاد المستقبلة وهذا ينطبق على دول الخليج العربية التى تمثل المجال الجغرافى لدراستنا هذه ... هذه العوامل تتفاعل وتتضافر فيما بينها فى تحديد حجم الهجرة واتجاهاتها ؛ حيث اتضح من خلال الدراسة الميدانية التى قامت بها الباحثة فى مجتمعات الدراسة سلطنة عمان، الدوحة، الشارقة، والتى بلغ حجم العينة فى دولة الدراسة ٦٠ مفردة؛ أكدت النسبة الغالبة من المهاجرين السودانيين فى هذه الدول على أن العوامل الاقتصادية هى الأسباب الدافعة للهجرة، حيث جاء تأكيد نسبة ٦٥٪ من المجموع الكلى لعينة البحث على هذا ... بالإضافة إلى ذلك فقد أكد أن نسبة ٦٠٪ من العينة فى سلطنة عمان ، ونسبة ٧٠٪ من العينة فى الدوحة ، ونسبة ٦٥٪ من العينة فى الشارقة هؤلاء أكدوا على أن الأسباب الاقتصادية هى الأسباب الدافعة للهجرة ... وهذا يعكس لنا تدنى مستوى الأجور فى السودان وارتفاعها فى دول المهجر.. حيث إن ارتفاع المستوى المعيشى فى السودان يتطلب دخلاً عالياً لمواجهة متطلبات وتلبية الاحتياجات الأسرية ... لذلك تعتبر العوامل الاقتصادية فى المجتمع السودانى من أهم العوامل الدافعة للهجرة عن نظيرها من العوامل الأخرى. حيث إن انخفاض المرتبات فى السودان مع ارتفاع تكلفة المعيشة فيه هو الذى يؤدى بالكثيرين لتقييم ماهم فيه ومن ثم يلجأون للهجرة لتحسين أوضاعهم المختلفة .

إضافة إلى ذلك، فمن أهم أسباب هجرة القوي العاملة السودانية لهذه الأقطار العربية الخليجية، ضجر بعض العاملين بالدولة وإحساسهم بأنهم ظلموا و أضيروا فى حقهم وعملهم نتيجة للفصل التعسفى والإحالة للصالح العام من جانب حكومات السودان المتعاقبة .. مما زاد هذا من رغبة هؤلاء فى الالتجاء للهجرة .

أما هجرة بعض العلماء وذوى المؤهلات العليا والكفاءات فإنها ترجع إلى عدم توفر المناخ المناسب والإمكانيات لهم لمواصلة أبحاثهم ، وعدم توفر المراجع والأجهزة والفرق المساعدة .. هذا مع عدم إغفالنا للدوافع الاقتصادية .

طبيعة حياة المهاجر فى المهجر:

يغلب على طابع هجرة السودانين العاملين بالخارج فى كثير من الأحيان أن يضطر الزوج المهاجر أن يسافر بمفرده تاركاً زوجته وأبناءه فى أرض الوطن .. وقد يرجع ذلك لعدة أسباب كثيرة ... وليس خافياً على أحد مايحدث من مشاكل وتفكك فى الروابط الأسرية والاجتماعية لهذه الأسرة .. فقد أصبح اليوم جيل كامل من أبناء السودان ينمو فى ظل عائلات وحيدة ، وأحد الوالدين لايعدو كونه زائراً يفد إلى العائلة من حين لآخر..

ومما لاشك فيه ، فإن غياب الأب اتجاه غالب ينعكس هذا بأثر سلبى على العلاقات الأسرية والقيم وينجم عنه بعض الظواهر المرضية الخطيرة .

بالإضافة إلى ماسبق، لايجوز لنا أن ننسى ماترتب على ظاهرة الهجرة من الشعور بالاغتراب داخل الوطن ، فمع تفاقم مشاكل السودان الاقتصادية خلال هذه الفترة... وعدم ظهور بارقة أمل لحل المشاكل التى تعانى منها القاعدة العريضة من المواطنين فى مجال فرص التوظيف لذوى الدخل المعقول ... ومع تعقد مشاكل المواصلات وارتفاع الأسعار وتدهور مستوى الخدمات العامة ... أصبح الكثيرون يشعرون بأن الحل لن يأتى من داخل الوطن، وإنما من خارجه .. وهذا خلق شعوراً مريراً بالاغتراب . ممزوجا بالأنانية والفردية لدى أفراد المجتمع السودانى ..

من أهم الدراسات التى تناولت غياب رب الأسرة والمشكلات الناجمة عن ذلك هى: " تأثير هجرة العمالة المصرية إلى المجتمعات العربية النفطية " .. وقد ركزت هذه الدراسة على الآثار الناجمة عن هجرة رب الأسرة للعمل بالخارج وذلك من خلال الدراسة الميدانية على عينة من الحضر وعينة من الريف ..

فقد أوضحت أن من بين الآثار الناجمة عن هجرة رب الأسرة للعمل بالخارج أن اختفى دور الأب ، وأصبح على الزوجة القيام بالدورين معاً، دور الأب ودور الأم، مع ملاحظة الاختلاف فى طبيعة كل دور عن الآخر ... واتضح من خلال الدراسة الميدانية صعوبة الأم فى القيام بالدورين معاً .. حيث اتضح من الدراسة الميدانية أن بعض الزوجات اللاتى هاجر أزواجهن للعمل بالخارج لم يوفقن للقيام بهذا الدور المزدوج نتيجة لعدم تأهيلهن لهذا الدور .. مما أثر هذا على سير الحياة الأسرية، نتيجة للاختلاف فى تفهم طبيعة هذا الدور، مما نتج عنه أن واجه أفراد الأسرة الكثير من المشكلات الانحرافية [١٢] . ويؤكد نادر فرجانى على جانب آخر يرتبط بانعكاس هجرة الزوج للسفر للخارج على التنشئة الاجتماعية socialization للأبناء.

فالأسرة المتكاملة البناء التي يؤدى فيها الوالدان أدوارهما فى تعاون وتفاهم ومودة يساعد مناخها على أن يكتسب الطفل عاداته بشكل سليم، يجعل سلوكه معيارياً فى محيطه الاجتماعى ، ولما كانت الأسرة التى يهاجر فيها الزوج لا يتحقق لها هذا ... ومن ثم انعكس هذا بدوره علي عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء ... ويجعلها تتسم بكثير من السمات السلبية ، ومن أهم هذه السمات إضعاف الأسرة فى تهيئة المناخ الملائم أمام الطفل لاكتساب القيم .

وقد ينتج عن هجرة الزوج للعمل بالخارج أن تشغل الزوجة العديد من الأدوار فوق طاقتها الشخصية ، مما قد يوقعها فى صراع الأدوار وعدم القدرة على القيام بالتزامات هذه الأدوار . وقد عبر العالم الألمانى ميشر ليش عن غياب دور الأب بمصطلح " الأب المحتجب " The unseenfather . [١٣]

فالأب المسافر يكون محتجبا لظروف دفعته دفعاً إلى ذلك ، ويؤدى غياب الأب

---

(١٢) نادر فرجانى ، سعياً وراء الرزق ، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل فى الدول العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٨، صص ٣٨ - ٤٤.

(١٣) علياء شكرى ، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٩، ص ١٨٨.

إلى قيام الأم بتولى كل أمور الأسرة ، مما يخلق آثارا سلبية على الأطفال ؛ حيث يفقدون عنصر التوجيه بالأعباء والالتزامات والتى قد تكون فى حالة معاناة صراع الأدوار ولاتستطيع ملء هذا الفراغ - وحينئذ يطفو على السطح كثير من مظاهر الخلل من أداء الأدوار بأخذ مظاهر متعددة كالتخلف الدراسى والميل إلي الجنوح والإدمان للأبناء وغيرها من المظاهر الأخرى .

ولكن الذى يلاحظ على الاتجاه الغالب لهجرة السودانيين العاملين بدول الخليج العربية عدم إحضار الأسرة لبلاد المهجر.. حيث أرجع البعض ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعيشة والبعض أرجعه لادخار قدر أكبر من المال ... وهذا قد يؤدى نوعاً ما إلى حدوث خلل داخل الأسرة بسبب غياب رب الأسرة وسفره للخارج .

ولكن الشيء الملاحظ من خلال الدراسة التى قامت بها الباحثة... أن أكدت نسبة ٦٥٪ من المجموع الكلى للعينة التى يبلغ حجمها "٦٠ حالة" الإقامة مع الأسرة فى دول المهجر " مجتمعات الدراسة ، سلطنة عمان ، الدوحة، الشارقة "... بالإضافة إلى ذلك أكدت نسبة ٦٥٪ من العينة فى سلطنة عمان، نسبة ٧٠٪ من العينة فى الدوحة، ونسبة ٦٠٪ من العينة فى الشارقة قد أكدوا على إقامتهم مع أسرهم ... وهذا يوضح لنا ويكشف عن عدم وجود احتمالية وقوع المهاجر وأسرته تحت تأثير أية ضغوط نفسية، ومن ثم لايسيطر على المهاجر إحساس الشعور بالغربة والعزلة كما اتضح من خلال الدراسة الميدانية لدى بعض الحالات التى لم تحضر أسرها معها إلى بلاد المهجر .

ورغم أن العامل الأساسى لهجرة السودانيين للبلدان العربية الخليجية كما اتضح من خلال بيانات الدراسة الميدانية هذه هو عامل اقتصادى فى المرتبة الأولى ، إلا أننا لانستطيع إغفال الدور المهم الذى تلعبه العوامل الطاردة فى بلدان الإرسال فى دفع هجرة العمالة وازدياد حدة اندفاعها .. فتزايد فرص العمل وارتفاع مستويات الأجور فى البلدان المستقبلة لهذه العمالة يرتبطان ارتباطا وثيقا بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع السودانى الدافع لهذه العمالة .

ومن الناحية الاجتماعية، تتميز العلاقات الأسرية السودانية بالمتانة والترابط القوى بين أفراد الاسرة ، الشيء الذى يدفع بالكثيرين إلى الهجرة من أجل تحقيق أهداف أسرية مثل بناء المنازل أو تأمين مستقبل لأبنائهم أو بهدف الزواج أو المساعدة فى إعالة والديه أو أخوته ... وهذا كما اتضح لنا من خلال بيانات الدراسة الميدانية ... كما تتضح هذه الناحية الاجتماعية فى بلاد المهجر... فالعلاقات الاجتماعية السودانية تتميز بالترابط والتماسك بين الأفراد . حيث يمثلون يداً واحدة فى السراء والضراء فى بلاد المهجر التى يهاجرون إليها .

وكما اتضح لنا من خلال الدراسة الميدانية . أن المهاجرين السودانيين فى بلاد المهجر " مجتمعات الدراسة : الدوحة، الشارقة، سلطنة عمان" تتميز مرتباتهم بالأجور المرتفعة، وقد ساعد ذلك على ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك الترفى وانتشار ظاهرة الإفراط فى الاستهلاك والمبالغة فى هذا ... مما أثر سلباً على مدخراتهم و تحويلاتهم ، وبالتالى انعكس هذا على استثماراتهم ... حيث إن الإنفاق يحظى بالجزء الأكبر من دخلهم .

والقضية هنا أن السودانيين العاملين بالخارج يحققون ولاشك مستويات معيشية عالية للغاية، ويستمتعون بأنماط استهلاكية ينجم عنها ظاهرة التقليد وانعكاساتها على الآخرين، حيث إن الذين يعيشون فى السودان ولايحظون بمثل مستوي دخل المهاجرين يتولد لديهم شعور شديد أن يحظوا بأنماط استهلاكية مماثلة لزملائهم ، والتي هى أنماط فى جملتها تتجاوز بكثير... الأساسيات و الكماليات، ونتيجة لذلك يتولد لدى المقيمين فى السودان الرغبة الأكيدة في الهجرة إلى إحدى الدول العربية النفطية أسوة بزملائهم المهاجرين .

وقد أدى ظهور الأنماط ذات الاستهلاك الترفى لدى المهاجرين السودانيين فى بلاد المهجر إلى أن انخفضت عائداتهم ومدخراتهم إلى السودان ... حيث جاء من خلال بيانات الدراسة الميدانية نسبة ٥٥٪ من المجموع الكلى للعينة ترجع انخفاض عائدات

المهاجرين السودانيين للسودان إلى سيادة النمط الاستهلاكى الترفى لدى المهاجرين السودانيين المقيمين فى بلاد المهجر ... بالإضافة إلى ذلك جاء تأكيد كل من نسبة (٥٠٪) من العينة فى سلطنة عمان ، ونسبة (٦٠٪) من العينة فى الدوحة) ونسبة (٥٥٪) من العينة فى الشارقة قد أكدوا وأرجعوا سبب انخفاض عائدات المهاجرين السودانيين إلى سيادة النمط الاستهلاكى الترفى .

والذى يمكن قوله أخيراً ... أنه من خلال إقامة المهاجر وحده فى بلاد المهجر ... قد ساهمت الهجرة على تغيير شكل الأسرة من الأسرة الممتدة إلى ظهور الأسرة النووية التى تقوم بذاتها بسبب غياب رب الأسرة ، وأدت أيضا إلى قيام الزوجة بدور الزوج من حيث الإشراف على تربية الأبناء وعلاجهم وتعليمهم ، الشىء الذى أدى إلى ظهور أنماط سلوكية انحرافية بسبب غياب رب الأسرة .

وعلى العموم، فإن الرأى العام السودانى الرسمى والشعبى يغلب عليه طابع الاستياء وعدم الرضا عن تلك الهجرات ... حيث يفسرها على أنها عملية خاسرة تقوم باستنزاف أحسن العقول ، وبالتالى تعمل على حرمان البلاد المصدرة للعمالة من الاستفادة من خبرات أبنائهاوأهم أدوات تقدمها فى سير عملية التنمية فى السودان بصفة خاصة .

فالمهاجرون فى بلاد المهجر يبذلون جهداً شاقاً فى العمل من أجل توفير احتياجات ومتطلبات أسرهم.. يضحون فى سبيل هذا بالوطن ومفارقة الأهل والأسرة فى سبيل تحسين أوضاعهم المختلفة إلى مستويات أفضل عما كانوا عليه قبل الهجرة ، والبعض منهم استطاع أن يتكيف مع حياة المهجر ... والبعض عانى من هذه الهجرة وتولد لديه شعور الرغبة فى العودة إلى الوطن كما اتضح من خلال بيانات الدراسة الميدانية ... ومن ثم يساعد هذا على تنمية مجتمعه السودان، وذلك من خلال مشاركته الفعلية، وبالرأى فى نهضة وتقدم هذا البلد المترامى المساحات والأطراف .

أثر الهجرة على الفرد والمجتمع السودانى:

بدأت تيارات هجرة الأيدى العاملة السودانية إلى الأقطار العربية تزداد بسرعة هائلة شملت جميع النشاطات والقطاعات الاقتصادية ... وخلال السنوات الأخيرة تميزت الهجرة بجذبها للعناصر المدربة من الفنيين والحرفيين وأصحاب الكفاءات العلمية العالية ،والفئات العمرية الشابة الأكثر مقدرة على البذل والعطاء ، ويعزى ازدياد هجرة السودانيين إلى البلاد العربية الخليجية إلي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة ، هذا بالإضافة إلى أن هذه الأقطار الخليجية تكمن فيها عوامل الجذب؛ من توفر فرص العمل وارتفاع الأجور وغيرها من الأسباب الأخرى...

لقد أوضحت كثير من الدراسات التى أجريت عن هجرة العمالة السودانية [١٤]، أن السودان ينفق مبالغ طائلة فى مجال التعليم والتدريب ، بالرغم من إمكانياته المحدودة من الموارد المالية، فضلاً عن أن تنمية القوي العاملة من الناحية التعليمية والتدريبية تستغرق فترات طويلة لتعوض الفاقد بسبب الهجرة فى المدى القريب، وعموماً فإن تأثير هذه الهجرة ليس من الناحية المادية فحسب، وإنما ينعكس أثرها على ذلك بفقده للخبرات والكفاءات المهنية التى يمكن أن تساهم فى ارتفاع معدلات الإنتاج والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بصورة أسرع .

وعلى الرغم مما يقال عن إيجابيات الهجرة كمبدأ عام بتحسين أرصدة السودان من العملات الصعبة اللازمة لإنشاء برامج التنمية مما يجعل الدول تضع الإجراءات التشجيعية، إلا أن العائد لم يكن كبيراً بالمقارنة بحجم الهجرة [١٥] ، إذ اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن ٦٠٪ من المهاجرين لايتمتعون بهذه الامتيازات بسبب أن هجرتهم لم تكن بالطرق الرسمية، كما أن هولاء المهاجرين تأثروا بالأنماط الاستهلاكية الترفية

---

(١٤) على عبد الرازق جلبى ، علم اجتماع السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٢١٨.

(١٥) على عبد الرازق جلبى ،مصدر سابق ص ٢١٩ .

فى البلاد التى هاجروا إليها ... مما حدّ من تحويل مدخراتهم ، فمثلا لم يزد مجموع تحويلات السودانيين المهاجرين خلال السنوات ٧٤-١٩٧٧ عن سبعة عشر مليوناً من الجنيهات.

يواجه معظم المهاجرين السودانيين الذين هاجروا من أوطانهم عدة صعوبات فى مجتمعات المهجر؛ وذلك فى تحقيق بعض الأهداف التى يأملون فى تحقيقيها بالقدر الأكبر ، هذه الصعوبات تختلف من مجتمع لآخر وفقا لمقدرة كل مهاجر فى تخطى هذه الصعاب دون أن تمثل له عائقا دون تحقيق هدفه من الهجرة ... وقد تمثلت الصعوبات التي يواجهها المهاجرون فى الخارج فى عديد من الأسباب ، منهم من أرجعها إلى ارتفاع تكاليف المعيشة فى بلاد المهجر، الإحساس بالغربة ، طول ساعات العمل، إضافة إلى ذلك بالنسبة للذين ليس لديهم سابق خبرة ... تتمثل الصعوبة فى أن العمل جديد بالنسبة لهم، وهذا كما اتضح من خلال الدراسة الميدانية التى قامت بها الباحثة... حيث جاءت نسبة الذين أكدوا بأن من الصعوبات التى واجهتم فى بلاد المهجر .. هى الإحساس بالغربة ... حيث أكدت نسبة ٥٥٪ من العينة فى سلطنة عمان، ونسبة ٥٠٪ من العينة فى الدوحة ، ونسبة ٦٥٪ من العينة فى الشارقة... قد أكدوا أن من الصعوبات التى يواجهونها فى بلاد المهجر هي الإحساس بالغربة... وهذا يعزى لافتقاد المهاجرين لوطنهم الذى يضم بين جنباته الزوجة والأبناء والأهل والاصدقاء ومن ثم يعيش ويسيطر عليه الشعور بالاغتراب عن الوطن والأهل ... أو قد يرجع هذا لعدم تكيف البعض مع مجتمعات المهجر ..

حيث نلاحظ من خلال بيانات الدراسة الميدانية ... أن الاتجاه الغالب لدى المهاجرين السودانيين فى بلاد المهجر " التى تمثل مجتمعات الدراسة " يفضلون قضاء إجازتهم فى السودان وبين الأهل والأبناء والأصدقاء .. وهذا يؤكد لنا ارتباط المهاجر الشديد بوطنه الذي هاجر منه وحنينه إليه، ومن ثم استحالة الاستغناء عنه مهما صعبت الظروف وضاقت سبل الحياة فيه .. حيث جاء تأكيد نسبة ٣ر٧٣٪ من العينة الكلية

للدراسة فى مجتمعات البحث يفضلون قضاء إجازتهم السنوية فى السودان.

ويطمح معظم المهاجرين السودانيين من وراء هجرتهم لتحقيق أهداف ظلوا يأملون فى تحقيقها على أرض السودان ... ولما لم تتح لهم الظروف لتحقيقها اتجهوا إلى الهجرة من أجل تحقيقها هذه الأهداف تختلف حسب احتياجات كل مواطن وظروفه .. فمنهم من يأمل فى تحقيق وضع اقتصادى أفضل عما كان عليه من قبل الهجرة ، ومنهم من يرغب فى العمل الذى لم يتوفر له فى السودان أو منهم من يريد الزواج أو الدراسة ، وغيرها من الأسباب الأخرى ... وقد جاء تأكيد نسبة ٣ر٧٨٪ من المجموع الكلى للعينة بأن الهدف من الهجرة قد تحقق ... وهذا يعكس لنا أن أوضاع المهاجرين فى بلاد المهجر أفضل، وذلك من ناحية توفر فرص العمل وارتفاع الأجور وغيرها من الأسباب الاخرى . ويبذل معظم المهاجرين السودانيين فى الخارج جهدا لمحاولة تحقيق الهدف الذى هاجروا من أجله من السودان ... وكثيراً مايضطر المهاجر أن يترك زوجته وأبناءه من ورائه ... ومن ثم فغياب الأب كاتجاه غالب لدى المهاجرين قد ينعكس بأثر سلبى على الأسرة وينجم عنه بعض الظواهر المرضية الاغرافية الكثيرة .

فالأسرة هى نواة المجتمع ... وتماسك أفرادها مع بعضهم البعض، ، قد ينعكس هذا بأثر إيجابى على المجتمع ككل وعلى الفرد بصفة خاصة ، ولكن كثيراً ما يلاحظ تحت ضغط الظروف أن يسافر الزوج تاركاً زوجته وأبناءه، ولايخفى علينا من الآثار التى يمكن أن تنجم عن هذا وتنعكس العلاقات الأسرية والاجتماعية .

أما بالنسبة لأثر الهجرة على المجتمع السودانى فيتضح لنا فى هذا:

تناولت بعض دراسات الهجرة تحويلات المهاجرين السودانيين وأثرها فى تحسين ميزان المدفوعات ، خاصة بعد ازدياد تيارات الهجرة للبلدان العربية النفطية، ومن أهم هذه الدراسات، دراسة محمد العوض جلال الدين عام ١٩٨٥ [١٦]، الذى يؤكد على أن

---

(١٦) محمد العوض جلال الدين ، مصدر سابق ، ص ١٠ . ١١

حجم التحويلات يعتمد أساساً على عدد السودانيين العاملين بالخارج ومستوى دخلهم وحجم مدخراتهم وتوزيعاتهم العمرية والمهنية ، كما أن سياسة الحوافز والإعفاءات الجمركية التى تقدمها الدولة للمهاجرين قد لعبت دوراً مهماً فى تحديد حجم تحويلاتهم.

إن التكلفة الكبيرة التى يدفعها السودان، هى فقده لخبرة الكفاءات المهنية والكوادر الفنية التى يمكن أن تسهم فى دفع عجلة التنمية الذاتية فى السودان ، وقد وصلت إلى حد ربما يؤدى إلى نتائج فى غاية الخطورة . (١٧)

فالعديد من المؤسسات العامة والخاصة بالسودان ذات الأهمية الاستراتيجية والحساسة تعانى فى الوقت الحاضر من نقص حاد فى التخصصات والمهارات والفنية والحرفية. .

ونلاحظ أن عدم وجود سياسات تشجيعية تقدمها الدولة فى السودان .. قد لعب دوراً مهماً فى تحديد حجم التحويلات ... ولكن الاتجاه الغالب لدى المهاجرين السودانيين عامة فى الخارج والغالبية العظمى فهى تحول جزءاً من المرتب إلى السودان... وهذا لنفقات الأهل فى السودان ... حيث إن أهم دوافع التحويل بالنسبة للغالبية العظمى من المهاجرين السودانيين كانت تفرضها الالتزامات العائلية للمغتربين السودانيين ، فالتماسك الأسرى بين السودانيين يفرض على المهاجرين أن يعينوا أهلهم وذويهم ، فالذين يتركون زوجاتهم وأبناءهم خلفهم يترتب عليهم الالتزام الكامل بمقابلة احتياجات من يقومون بإعالتهم ، وكذلك غير المتزوجين لديهم التزاماتهم نحو الآباء والأمهات والأخوة والأخوات ... وحتى الأقلية التى استطاعت أن تصطحب معها أسرها فإن العادة لبعضهم إن لم يكن لغالبيتهم أن يعولوا أهلهم من خلال التحويلات بمختلف أشكالها.

(١٧) على عبد الرازق جلبى ، مصدر سابق ، ص ٢٢٣.

حيث جاء تأكيد نسبة ٩٦ر٦٪ من المجموع الكلى للعينة (٦٠) بأنهم يحولون جزءاً من مرتباتهم إلى السودان ، وهى عبارة عن نفقات للأهل؛ حيث جاء من بيانات الدراسة الميدانية التى قامت بها الباحثة تأكيد نسبة ٦٨ر٧٠٪ من العينة الكلية للبحث تؤكد على أن تحويل جزء من مرتباتهم كنفقات للأهل فى السودان .

وتكمن أهمية أسعار الصرف فى جذب مدخرات المغتربين من خلال القنوات الرسمية... ولكن حاجة المغترب للعملة المحلية لمقابلة التزامات عاجلة تتنازل عن مداخراته بالنقد الأجنبى لمن يدفع سعراً أعلى لها بالنقد المحلى وذلك عن طريق بيعها فى السوق السوداء ... حيث جاء تأكيد نسبة ٤١ر٥٣٪ " من المجموع الكلى للعينة أنهم يحولون أموالهم للسودان عن طريق السوق السوداء، وذلك لأن سعر الصرف فى البنوك الرسمية منخفض للغاية .. بينما السعر فى السوق السوداء أضعاف السعر فى البنوك الرسمية وذلك للاستفادة من فارق السعر الكبير ...حيث يلاحظ أن أسعار السوق السوداء اعتادت أن تتخطى وبصورة فورية أى سعر تشجيعى جديد .

لايمكن فقط تحديد هذا السعر والمحافظة من خلال السياسات النقدية الهادفة إلى التحكم على السوق السوداء من خلال اللحاق بها، فى كل مرة يتخطى فيها سعر هذا السوق السعر الموازى لذلك .. إن هذه المطاردة لن تكون لها أية نهاية إذا لم تستطع الحكومة السيطرة على جانب الطلب على الدولار.. وذلك أن ترك الطلب على النقد الاجنبى لآليات السوق القائمة حالياً، سيؤدى إلى تدهور مستمر فى قيمة الجنيه السودانى ، كما أنه سيوجه موارد الاقتصاد المحدودة نحو تلبية احتياجات غير أساسية فى قطر نام يهدف إلى التنمية ..[١٨]

إن عدم القدرة أو الرغبة فى التحكم على جانب الطلب سيجعل من اللحاق بسعر السوق السوداء أمراً صعباً ، إن لم يكن مستحيلاً ، ويؤدى بالتالى إلى توجيه

(١٨) محمد العوض جلال الدين ، مصدر سابق ، ص ٣١.

التحويلات نحو القنوات غير الرسمية، وبالتالى استخدامها فى مجالات لاتخدم قضايا التنمية والتقدم فى المجتمع السوداني .

أما بالنسبة إلى استثمارات التحويلات فى المجتمع السودانى فنلاحظ الآتي:

تبتدع أية حكومة مجالات استثمار عائدات المهاجرين ، وذلك للاستفادة من العملات الصعبة فى سير عملية التنمية ... ولكن الذى يلاحظ فى السودان فى الوقت الراهن عدم وجود هذه الاستثمارات التى يمكن أن تعود بالفائدة على المجتمع وعلى المهاجر الذى يبتعد عن أهله وأسرته ليحقق وضعاً اقتصادياً أفضل ... وحتى الذين استثمروا أموالهم يلاحظ تدهور هذه الاستثمارات وفشلها ، وهذا يرجع إلى أن إمكانيات المهاجرين السودانيين محدودة للغاية ، حيث إن الغالبية منهم اعتادت كما اتضح من خلال الدراسة الميدانية التى قامت بها الباحثة على تبنى نمط الاستهلاك كفيل بامتصاص غالبية الدخول التي كان من الممكن أن يحققوها فى هذا النوع من الاستثمارات ... إضافة للتدهور المستمر فى مسيرة الاقتصاد السودانى خلال العقد الماضى والآن ... والانخفاض المتزايد بصورة مؤلمة للغاية لقيمة الجنيه السودانى ، ومن ثم لايغرى مغتربا بالتنازل عن مدخراته بالنقد الأجنبى مقابل مايوزايها بالعملة الوطنية والتضحية بأمواله فى سبيل الاستثمار الذى لايضمن نجاحه نتيجة للسياسات الاقتصادية المتقلبة .

وكما اتضح لنا من بيانات الدراسة الميدانية ، تأكيد نسبة ٦٠ر٨١٪ " من المجموع الكلى للبعثة بأنهم لم يساهموا فى أى مجال للاستثمار ... حيث جاءت نسبة (٧٠٪) من العينة فى سلطنة عمان ، وتأكيد نسبة (٩٠٪) من العينة فى الدوحة ، ونسبة (٨٥٪) فى الشارقة تؤكد على أنهم لم يساهموا فى أى مجالات للاستثمار فى السودان ... وقد أرجع البعض عدم مساهمتهم فى الاستثمارات إلى سياسات الدولة المتقبلة فى السودان ...حيث جاءت تأكيد نسبة (٧٥٪) من المجموع الكلى للعينة للبحث تؤكد على ذلك .

وقد شهد السودان منذ عام ١٩٨٢ تقلصاً شديداً فى التحويلات الرسمية، وربما كان ذلك لبعض الإجراءات والسياسات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومة السودانية ، حيث يصدر كل يوم قرار ويلغى قرار، بالإضافة إلى تدنى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التى عاشها السودان خلال هذه الفترة ... من تعاقب حكومات وعدم استقرار سياسى... وهذا كله انعكس على محدودية التحويلات ومن ثم على الاستثمارات فى السودان. (*)

كما اتضح من خلال الدراسة التى قام بها محمد العوض جلال الدين مايقارب ٦٠٪ من المهاجرين السودانيين لايتمتعون بالامتيازات والحوافز والإعفاءات الجمركية وذلك لأن هجرتهم لم تكن بالطرق الرسمية.. وكما اتضح لنا من خلال الدراسة الميدانية التى قامت بها الباحثة، أن (٨٥٪) من المجموع الكلى لعينة البحث أكدوا بأنهم لم يسبق أن اتيحت لهم فرصة الاستفادة من الحوافز التشجيعية التى تمنحها الدولة لهم .

تحويلات المهاجرين وتنمية المجتمع السودانى:

على الدولة فى السودان أن تتبع سياسة رشيدة فى التعامل مع المهاجرين ... وذلك حتى يمكن الاستفادة والمشاركة من قبل المهاجرين فى عملية التنمية ، وذلك من خلال تحويل المدخرات بالقنوات الرسمية، ووضع الحوافز التشجيعية من قبل الدولة حتى تشجع المهاجرين فى جذب مدخراتهم للسودان، ومن ثم يكون الأثر إيجابياً لهذه الهجرة وهو لمساعدة تنمية المجتمع السودانى .

إن عدم وضوح واستمرارية سياسة الدولة لاجتذاب مدخرات المغتربين السودانيين، وفقدان ثقة المغترب فى جدية الدولة وتفهمها لظروفه ... هى الحقائق التى حكمت علاقة المهاجر بوطنه فإن الأمل معقود على استعادة هذه الثقة مرة أخرى .

(*) حيث إن الغالبية العظمى من الذين تمكنوا من الادخار والاستثمار كانوا يحتفظون بهذه المدخرات فى البلدان المستقبلة لهم أو فى البنوك المصرية والاوروبية ويكتفون بتحويل مبالغ للسودان تفى بالتزاماتهم الأسرية أو لأغراض استثمارية أخرى تكون بطبيعتها محدودة وصغيرة جدا.
محمد العوض جلال الدين ، مصدر سابق ، ص ٣٨١.

ويلاحظ انخفاض عائدات المهاجرين السودانيين فى الوقت الراهن ، وقد تضافرت عوامل عدة فى هذا الانخفاض.. منها كما اتضح من الدراسة الميدانية ما يرجع لارتفاع تكاليف المعيشة فى دول المهجر ، اضافة لسيادة النمط الاستهلاكى الترفى لدى المهاجرين مما انعكس هذا على محدودية المدخرات والعائدات لهم ، إضافة إلى عدم وجود حوافز تشجيعية من قبل الدولة فى السودان ... وغيرها من العوامل الأخرى .

إن تدفق التحويلات من خلال القنوات الرسمية وعودة الكفاءات المؤهلة للسودان والتي استطاعت أن تكتسب خبرات إضافية ، سوف يعمل على إعادة ترتيب وإصلاح للنظام الاقتصادى وصياغة السياسات المناسبة لجذب مدخرات المهاجرين ، ومن ثم تساعد هذه الأسباب في إمكانية المشاركة والمساهمة الفعلية فى مشروعات التنمية فى السودان .

إن المضار التى تلحق بالدول المصدرة للعمالة ، تعتبر أخطر بكثير من الفوائد التي قد تجنيها ... إلا أن هذا لايمنع أن تكون لهذه الهجرة فوائد كثيرة، ومن ثم شكلت عنصراً فاعلاً من عناصر الدخل المهمة... فلابد من العمل على معالجة وضبط السلبيات ... حتى لاتؤثر تأثيراً سلبياً على سير عمليات التنمية فى المجتمع السودانى .

هنالك مقولة تتردد وهى: " أن الشعب السودانى من أقل الشعوب تحديداً لسنوات الهجرة" ولكن توجد ردود فعل تجاه هذه المقولة ... وذلك من خلال طرحها ضمن أسئلة الدراسة الميدانية التى أعدتها الباحثة ، فقد ذكر البعض بأن الشعب السودانى لايعتبر من ضمن الشعوب التي لاتحدد سنوات هجرتها ... ولكن نتيجة للظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسى فى السودان تفرض عليه عدم تحديد سنوات هجرته .. فى أمل من المهاجر أن تتغير هذه الظروف ويعود لوطنه ، ومن ثم يساعد فى عملية التنمية فيه. وكما اتضح من بيانات الدراسة الميدانية التي أعدتها الباحثة تأكيد نسبة (٨١ر٦٪) من المجموع الكلى للعينة .. قد أرجعوا السبب فى أن الشعب السودانى

من أقل الشعوب تحديدا لسنوات هجرته إلى الظروف الاقتصادية فى السودان .

ورغم الاتجاه الذى يؤكده بعض المهاجرين السودانيين عن رغبتهم فى العودة للوطن؛ حيث يؤكد البعض منهم ويرى أن عودة السودانيين مكسب للسودان وذلك من خلال الاستفادة من عودة الكفاءات العلمية والمشاركة الفعلية فى مشروعات التنمية .. إلا أن الكثير منهم قد لايجدون قرار العودة قرارا مناسبا فى الوقت الحالى على الأقل ... وذلك لعدة اعتبارات يأخذونها فى اعتبارهم. وأثر عودة السودانيين المهاجرين للسودان يتمثل فى أنه مكسب للسودان وذلك للاستفادة من عودة الكفاءات العلمية ، حيث أكدت على ذلك نسبة (٤٥٪) من العينة الكلية .

ومرة أخرى تغيب الاحصاءات والأرقام والبيانات الخاصة بحجم العمالة السودانية العائدة ... ولم تقف الباحثة على أية تقديرات أو دراسات إحصائية عن حجم هذه العمالة العائدة .

خاتمة:

وأخيرا يمكن القول بأن ظاهرة هجرة العمالة السودانية للعمل بالدول العربية الخليجية يلاحظ فيها اختلاط المكسب بالخسارة فى غياب التخطيط العلمى والإحصاءات الدقيقة . وأن إيقاف هجرة الكفاءات السودانية قد يكون هدفا مستحيلا ... لكن الجهود المبذولة والرامية إلى الحد من تدفق العلماء وذوى الكفاءات والخبرات الفنية وجذب المهاجرين ... قد ساعد مساعدة فعالة فى تعزيز التطور وتنفيذ مشاريع التنمية الطموحة فى السودان ... ولابد من برنامج عمل لتحديد أنسب السبل اللازمة لجذب واستخدام الكفاءات السودانية من الخارج ، بعد وضع الدراسات اللازمة عن كيفية استيعابها للمشاركة فى عملية التنمية والمشروعات الاقتصادية المختلفة وتوفر عامل الثقة بين المغترب السودانى والحكومة.

حيث يلاحظ اليوم أن السياسات الموضوعية لازالت عاجزة عن استقطاب مدخرات المهاجرين السودانيين إلا ما يأتى منها فى صورة ضرائب ورسوم إلزامية، فلابد من

وضع الدراسات الشاملة والإصغاء لآراء المهاجرين من أصحاب الخبرة، وذلك عن كيفية جذب مدخراتهم وتحفيزهم لتحويلها عن طريق القنوات المعتمدة للدولة والرسمية. . وكما أوضحنا أن أكثر من (٧٥٪) من عائدات المهاجرين ومدخراتهم وتحويلاتهم بمجتمعات الدراسة هذه لاتذهب عن طريق القنوات الرسمية حسب النسب الواردة والتقديرات فى هذا الشأن .

إن ظاهرة العمالة السودانية المهاجرة تستحق - تحت ضغط الظروف الراهنة التى يعيشها السودان وشعبه- المزيد من الدراسة والمعالجة العلمية، وذلك حتى يمكن تعظيم إيجابياتها والتقليل من سلبياتها .

وهكذا يرى إجماع الباحثين السودانيين والسلطات الرسمية، أن هجرة السودانيين للخارج، وبصورتها الحادة اليوم ، قد أصبحت ظاهرة ومشكلة تهدد التنمية الوطنية فى السودان .

* * *

ملخصات البحوث المنشورة بالانجليزية

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية
THE INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
قطاع اتحاد الجامعات العربية

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية
Institute of Arab Research and Studies
عضو اتحاد الجامعات العربية

محاكاة المتطلبات المائية
واستهلاك الرطوبة للقمح فى شمال الأردن

د. نعمان عابد شحاته *

تشكل الزراعة قطاعاً هاماً من قطاعات الاقتصاد الأردنى، ذلك أنها تساهم بحوالى ١٢٪ من الناتج القومى الإجمالى للبلاد فضلاً عن استحواذها على حوالى ١٨٪ من إجمالى قوة العمل الأردنية، إلا أن اعتماد ما يقرب من ٩٢٪ من الأراضى الزراعية في البلاد على الرى المطرى يجعل هذا القطاع الاقتصادى الهام عرضة للهزات وعدم الاستقرار المستمرين.

ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من افتراض مؤداه أن ندرة مصادر المياه هى العامل الأهم الذى يحد من امكانات التنمية الزراعية في الأردن، باعتبار أن متوسط المعدل السنوى للأمطار في معظم الانحاء الشرقية والجنوبية للبلاد يقل عن ٢٥٠م م، أما الأراضى الزراعية في شمالى البلاد ومنطقتها الوسطى فلا يزيد فيها هذا المتوسط عن معدلات تتراوح من ٢٥٠م م (في المناطق المحاذية للصحراء شرقاً) إلى ٥٠٠م م (في الأراضى المرتفعة غربى البلاد)، وبطبيعة الحال فإن الأمر لا يقتصر على ضعف تلك المعدلات، بل إن هذا الضعف يقترن في الأغلب بتذبذب تلك المعدلات من عام لآخر.

وإذا كانت زيادة الإنتاج المحلى لتقليل الاعتماد على الواردات هى واحدة من أهم أهداف التنمية الزراعية في المملكة الأردنية، فإن القمح يأتى في مقدمة المحاصيل المستهدف زيادة انتاجيتها دوماً، ذلك أن معدل استهلاك الفرد الأردنى من القمح يتراوح بين ١٣٠ - ١٥٠ كجم سنوياً، مسجلاً بذلك واحداً من أعلى المعدلات الاستهلاكية للقمح في العالم.

---

* استاذ المناخ - قسم الجغرافيا/ الجامعة الأردنية.

وبينما يتزايد هذا المعدل الاستهلاكي باضطراد منذ عام ١٩٦٩ وحتى الآن فإن إنتاج القمح ظل يعاني دوماً من عدم استقرار معدلاته وهبوطها بشكل عام، حتى ان البلاد لا تنتج إلا ٤٠٪ في المتوسط من احتياجاتها القمحية، والأخطر أن تلك النسبة الضئيلة للتغطية الزراعية تنحدر إلى ما دون الـ ١٠٪ في سنوات الظروف المناخية غير الملائمة التي يأتي في مقدمتها الطبيعة غير المنتظمة لسقوط الأمطار والتي تسبب نقصاً في رطوبة التربة الأمر الذي ينتج عنه قصر مواسم نمو المحصول وانخفاض معدلات هذا النمو.

ولأن واحداً من أهداف هذه الدراسة هو تقدير الاحتياجات المائية المثلى لزراعة القمح في الأردن فقد اختيرت منطقة «إربد» شمالي البلاد لحساب تلك الاحتياجات باستخدام معادلة Penman ، باعتبار أن تلك المنطقة تعد أهم مناطق زراعة القمح في البلاد إذ تستأثر بانتاج أكثر من ٤٣٪ من إجمالي الإنتاج القمحي الأردني، كما أن أكثر من ٦٠٪ من سكانها يعملون بالزراعة التي تعد مصدر دخلهم الرئيسي، كما تتوافر بالمنطقة أفضل ظروف لزراعة القمح بوجه عام.

وتنتهي الدراسة مسجلة ارتفاع معدل الاحتياجات المائية للقمح في منطقة الدراسة إلى حوالي ٧٤٨م م، هذا إلى جانب انخفاض درجة رطوبة (نداوة) التربة إلى معدل يتراوح من ٣٤١م م إلى ٤٤٢م م، الأمر الذي يؤثر بالسلب على كل من انتاجية المحصول والمساحة المنزرعة منه كذلك. ومن هنا تأمل الدراسة أن تؤدي أساليب مثل مكافحة نمو الحشائش الضارة واتباع طرائق الزراعة، ولاسيما الحراثة الملائمة، إلى الحفاظ على درجة رطوبة التربة الأردنية لما لذلك من أهمية كبيرة في الحفاظ على استقرار انتاجية محصول القمح المنتج محلياً.

** ** **

خواص اللغة العربية في دقة التعبير عن قضايا التذكير والتأنيث،

دراسة مقارنة بين اللغة العربية واللغات الانجليزية والفرنسية والالمانية

الدكتور محمود الذوادى *

يناقش البحث نظام التذكير والتأنيث في اللغة العربية الفصحى، مقارنا بما يجرى في هذا الشأن فى اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية. ومن ثم يشغل الدارس نفسه بتذكيرنا بمجمل قواعد هذا النظام في لغتنا مع مقابلة مايسجله بما يناظر هذه القواعد في اللغات المذكورة، مجتمعة حينا ومنفردة حينا آخر بحسب الحالة المعينة.

ويخلص من دراسته إلي أن اللغة العربية تتماز من هذه اللغات جميعا بحرصها ووضوحها ودقتها في التفريق بين المذكر والمؤنث فى مكونات تراكيبها (الأسماء - الأفعال - الصفات ...الخ) على وجه أشمل وأكثر تحديدا، الأمر الذى يساعد على سهولة الفهم والإفهام فى هذا الإطار. ويقرر أن هذه اللغات الأخرى (الإنجليزية والألمانية والفرنسية) قد راعت هذا التفريق بصورة أو بأخرى، وإن بدرجات مختلفة ، وإن كانت جميعا لاتصل بحال إلي سلوك اللغة العربية في هذا التفريق من حيث الشمول والدقة والوضوح. وهذه اللغات الثلاث، وإن راعت نوعا من التفريق أحيانا، تختلف فيما بينها فى تحديد المذكر والمؤنث ، بسبب إهمال العلامات الفارقة بين النوعين. فأقلها فى ذلك اللغة الإنجليزية ، تليها الألمانية ، فالفرنسية التى تكاد تقترب من العربية فى ذلك من بعض الوجوه.

* استاذ الاجتماع بالجامعة التونسية والجامعة الاسلامية الدولية - ماليزيا.

ولتأييد ماذهب إليه يقدم الدارس أمثلة منوّعة من هذه اللغات الأربع للوصول إلى نتائجه التى لخصها في صورة جدول يكشف عن وجوه الاتفاق والافتراق بين هذه اللغات فى هذا المجال.

** ** **

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES ARABES
عضو اتحاد الجامعات العربية